المملكة الأردنية الهاشمية

اللجنة الملكية لشؤون القدس

الأمانة العامة

The Royal Committee for Jerusalem Affairs

أخبار وواقع القدس

تقرير يومي

الاثنين ٢٠٢٣/١/٩

العدد ٦

للمزيد من الأخبار تابعونا على:

https://www.facebook.com/rcjajo

https://www.youtube.com/rcjajordan

https://www.rcja.org.jo

- **الموضوعات الواردة في التقرير تعبر عن وجهة نظر كتّابها.**
- **يتم التصرف من قبل اللجنة باختصار بعض الفقرات من أصل بعض المقالات أو الأخبار التي ترد في التقرير ليتناسب ذلك مع حجم التقرير وموضوعه.**
- **الغاية من تضمين التقرير بعض المقالات المترجمة لكتّاب أو مفكرين غربيين وإسرائيليين هو إبراز وجهة نظر هؤلاء الكتّاب سواء المؤيدة أو المعارضة لسياسة إسرائيل، مما يتيح للقارئ فرصة الإطلاع على وجهات النظر المختلفة.**
- **تقوم اللجنة الملكية لشؤون القدس بإصدار هذا التقرير الإخباري اليومي بشكل ورقي يوزع على المعنيين والمهتمين إضافة إلى توزيعه على نحو ٢٥٠ ألف نسخة إلكترونية.**
- **بهدف مساعدة الباحثين والمهتمين للبحث عن الكتب والمواضيع المتعلقة بالقدس والموجودة في مكتبة اللجنة الملكية لشؤون القدس قامت اللجنة بربط مكتبتها بموقعها على الانترنت على الموقع: www.rcja.org.jo (https:lib.rcja.org.jo)**
- **ويسعد اللجنة أن تتلقى ممن يصله التقرير أية ملاحظات أو اقتراحات، كما ترحب اللجنة بإرسال التقرير لمن يرغب.**
- **ولهذه الغاية يمكن التواصل مع اللجنة على الهواتف والمواقع المبينة على غلاف هذا التقرير**

اللجنة الملكية لشؤون القدس

المحتوى

شؤون سياسية

- الفايز: إسرائيل ما زالت ترفض السلام ٥
- إطلاق حملة دولية لدعم الوصاية الهاشمية على المُقدسات بالقدس ٥
- النائب الخلايلة : الأردن لن يتخلى عن دوره التاريخي بحماية المقدسات والنائب أبو حسان يستنكر اقتحام الاقصى ٧
- الأردن موحد رسمياً وشعبياً للدفاع عن القدس ٧
- منظمة التحرير الفلسطينية تدعو الدول المنضوية مع الاحتلال باتفاقيات تطبيع بالتراجع عنها ٩
- إرادة دولية صلبة تدعم الوصاية الهاشمية على مقدسات القدس ٩
- فتوح: العقوبات الإسرائيلية ليست بغريبة على حكومة تحكمها عصابة من المتطرفين ١١
- مجدلاني: إجراءات الاحتلال ضد شعبنا وقيادته عقاب جماعي ١٢
- "الصحفيين الأردنيين" تدين انتهاكات الاحتلال المستمرة على المسجد الأقصى ١٢

اعتداءات

- مستوطنون يقتحمون الأقصى ١٣
- جنود إسرائيليون يختطفون أربعة فلسطينيين في الخليل والقدس ١٣
- "مجلس الكنائس": الوجود المسيحي في القدس مستهدف ١٤

تقارير/ اعتداءات

- تحذيرات من هدم الاحتلال ٥٨ مدرسة بالضفة والقدس ١٥

تقارير

- المسجد الأقصى في مواجهة محاولات الطمس الإعلامي ١٦
- عقوبات الاحتلال تفاقم معيشة الفلسطينيين وتمهد لضم ٦٠% من الضفة ١٨
- غياب خطة فلسطينية موحدة لمواجهة انتهاكات الاحتلال ٢٠

التذمر من سياسات اسرائيل

- إسرائيل.. الآلاف يتظاهرون ضد حكومة نتنياهو الجديدة ٢٣

آراء عربية

- من يعاقب الصهيوني "بن غفير" على الاقتحام الخطير للمسجد الأقصى؟؟! ٢٣
- ما هو الرد الفلسطيني؟ ٢٥

آراء عبرية وغربية مترجمة

- وقاحة اسرائيلية ٢٦
- موقع بريطاني: "بن غفير" يحضر لحرب دينية ٢٧

أخبار بالانجليزية

- Jordan will continue 'historic' role in protecting Jerusalem's sanctities-Khalayleh ٢٨
- PLO official says Israeli vindictive measures amount to collective punishment ٢٩
- Israeli Colonizers Invade Courtyards Of Al-Aqsa ٢٩
- Israeli Soldiers Abduct Four Palestinians In Hebron And Jerusalem ٢٩

شؤون سياسية

الفايز: إسرائيل ما زالت ترفض السلام

قال رئيس مجلس الأعيان فيصل الفايز إن إسرائيل ما زالت ترفض السلام وتطبيق قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني

والتقى الفايز، أمس الأحد، وفدا برلمانيا من كوريا الجنوبية، برئاسة سون إن سوك، والوفد المرافق له. وأضاف الفايز أن "منطقتنا تعيش اليوم صراعات وحالة من عدم الاستقرار السياسي، كما أن إسرائيل ما زالت ترفض السلام وتطبيق قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني"، منوها إلى انه في ظل أزمات المنطقة والأحداث الأليمة فيها، كان الأردن البلد الأكثر تضررا من هذه الصراعات. وأشار إلى أن هذه الصراعات أثرت بشكل كبير على واقع الأردن الاقتصادي والاجتماعي، وزادت من تحدياتنا الاقتصادية جائحة كورونا، والحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها على أسعار الطاقة والأمن الغذائي وأسعار السلع. وثمن الفايز لكوريا تعاونها مع الأردن في العمل من اجل إحلال السلام في منطقتنا وإنهاء أزماتها ومظاهر العنف فيها.

بدوره، تحدث رئيس الوفد البرلماني الكوري حول عمق العلاقات الثنائية التي تجمع بلاده مع المملكة، التي تمتد لأكثر من ٦٠ عاما، كانت مليئة بالتعاون الثنائي، معربا عن تطلعه إلى المزيد من التقارب بين البلدين الصديقين. وأشار إلى أن الأردن يلعب دورا إيجابيا بإحلال السلام بالمنطقة، إذ أن لديه موقعا جغرافيا متميزا ويحب ويعمل من أجل السلام، إذ يقوم بدور معتدل ووسطي من أجل حل النزاعات وإحلال السلام.

بترا ٢٠٢٣/١/٩

***

إطلاق حملة دولية لدعم الوصاية الهاشمية على المُقدسات بالقدس

عمان ٨ كانون الثاني (بترا)- أعلنت لجنة فلسطين النيابية عن إطلاق حملة دولية لدعم الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، وبالشراكة مع المؤتمر الشعبي لفلسطيني الخارج.

جاء ذلك خلال اجتماع عقدته اللجنة امس الأحد، مع شخصيات من المؤتمر الشعبي لفلسطيني الخارج، ضم نائب الأمين العام للمؤتمر هشام أبو محفوظ، وسري الزعيتر، وزياد العالول.

وبحثت اللجنة، خلال الاجتماع الذي حضره مقرر اللجنة النائب توفيق المراعية، وأعضاء اللجنة النواب: غازي الذنيبات، وامغير الهملان، ومحمد الهلالات، وسليمان القلاب، ونضال الحياري، آخر التطورات والأوضاع الحالية في مدينة القدس، ودعم الوصاية الهاشمية، وسبل التصدي لسياسة التهويد الإسرائيلي على المقدسات في القدس.

وقال رئيس لجنة فلسطين النيابية، فايز بصبوص، إن ما تقوم به حكومة اليمين المتطرفة هو استهداف واضح وصريح للفلسطينيين وللوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية، والتي كان آخرها اقتحام وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير ومجموعة من المستوطنين لباحات المسجد الأقصى المُبارك. وأكد بصبوص الموقف الأردني الثابت تجاه القضية الفلسطينية ودعمه لكل حقوق الشعب الفلسطيني وأهمية التنسيق والتشاور والتعاون وتكثيف الجهود لخدمة القضية الفلسطينية والوصاية الهاشمية. وأضاف أن الحملة الدولية سيكون لها أبعاد إعلامية وسياسية، وستركز على دعم الوصاية الهاشمية ومدينة القدس، وإسناد جهود جلالة الملك عبدالله الثاني في المحافل الدولية، ودعم صمود المقدسيين في القدس، إضافة إلى إقامة أنشطة وفعاليات على المستوى المحلي والدولي بالتنسيق مع المؤسسات والجاليات الفلسطينية.

بدورهم، أكد أعضاء اللجنة النواب الحضور أهمية تكثيف الجهود لنصرة القضية الفلسطينية ودعمها من خلال تسليط الضوء والإعلام على حجم المعاناة التي يعيشها الفلسطينيون لكسب تأييد المجتمع الدولي للقضية الفلسطينية وبيان حقوق الشعب الفلسطيني المسلوبة.

من جهته، أكد أبو محفوظ أن للأردن قيادة وحكومة وشعبًا دورا كبيرا في دعم القضية الفلسطينية، مشيرا إلى أن هدفنا الأساسي هو المشروع الوطني الذي يعزز الحق الفلسطيني وحق العودة في كل مساراته.

وأضاف أن المؤتمر الشعبي لفلسطيني الخارج، يدعم الوصاية الهاشمية على المقدسات في القدس، ومواقف جلالة الملك، مُشيرًا إلى أن الحملة الدولية مع لجنة فلسطين النيابية سيكون لها إسناد مُباشر لجهود جلالة الملك والوصاية الهاشمية، فضلًا عن إقامة فعاليات وأنشطة بشأن ذلك كُله.

وشدد أبو محفوظ على ضرورة دعم الأردن والوصاية الهاشمية إعلاميا في المحافل الدولية لمواجهة الممارسات التي تفرض السيطرة على "الأقصى" والقدس، داعين إلى ضرورة الوقوف مع المرابطين والمرابطات ودعم صمودهم.

من ناحيتهما، قال زعيتر والعالول إن الوصاية الهاشمية هي خط الدفاع الأول عن القضية الفلسطينية، داعين المُجتمع الدولي وكل أحرار العالم إلى دعم جهود جلالة الملك في الحفاظ على المقدسات. وأضافا أن القدس تتقدم على كل عنوان، وأن الأردن توأم فلسطين، مؤكدين أن قضيتنا واحدة، وأنه يجب تسليط الضوء على ما يحصل في قطاع غزة من انتهاكات صارخة وواضحة لكل المواثيق الدولية، حيث سيجري إطلاق قوافل لكسر الحصار عن القطاع.

إلى ذلك، قال الحضور من المؤتمر الشعبي لفلسطيني الخارج "نحن معنيون بالتحرك بحراك شعبي ودولي بالتشاركية مع لجنة فلسطين النيابية، بهدف التصدي لكل ما يقوم به الاحتلال الصهيوني من ممارسات ممنهجة في اقتحام الأقصى، لما فيه من استفزاز للجميع."

بترا ٢٠٢٣/١/٩

***

النائب الخلايلة : الأردن لن يتخلى عن دوره التاريخي بحماية المقدسات والنائب أبو حسان يستنكر اقتحام الاقصى

عمان – أكد النائب الأول لرئيس مجلس النواب، الدكتور أحمد الخلايلة، خلال ترؤسه الوفد النيابي المُشارك في مؤتمر «تعزيز تعددية الأطراف في الديناميات العالمية المتغيرة»، الذي يعقد حاليا في تركيا أن الأردن لن يتخلى عن دوره التاريخي في حماية المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، مشددًا على أن الأردنيين والفلسطينيين سيقفون بحزم وعزم وثبات خلف الوصاية الهاشمية عليها.وقال «لن نقبل بأي محاولة لتهويد الأرض الفلسطينية، وتغيير الوضع القانوني والتاريخي القائم في المدينة المقدسة»، داعيًا المجتمع الدولي إلى ضرورة التنبه لمخاطر الممارسات الإسرائيلية التي إن استمرت بهذا الفلتان ستضع المنطقة على صفيح من التوتر والدم والغليان.

ودعا الدول للوفاء بواجباتها تجاه اللاجئين، فهذا حق الإنسان على الإنسان، مؤكدا أن الأردن سيبقى عنوانًا للأمن والاستقرار في المنطقة، وسيستمر في مشاريعه الوطنية التي أطلقها جلالة الملك عبدالله الثاني بالتزامن مع مئوية الدولة الأردنية. كما شارك عضو اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي، النائب خالد أبو حسان، في أعمال الدورة الـ٢٩ للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي، التي عقدت في العاصمة المصرية القاهرة، أمس الأول.وكان النائب أبو حسان في بداية الاجتماع استنكر اقتحام قطعان المستوطنين للمسجد الأقصى المبارك، مشددا على أهمية الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس.(بترا)

الدستور ٢٠٢٣/١/٩

***

الأردن موحد رسمياً وشعبياً للدفاع عن القدس

كتب – ماجد الأمير – تشهد الساحة السياسية الأردنية، وكالعادة، موقفا موحدا رسميا وشعبيا يقوده جلالة الملك في الوقوف بحزم ضد اعتداءات المتطرفين الصهاينة على المسجد الأقصى.

الملك استبق إعلان تشكيل حكومة نتانياهو برسائل حازمة للعالم والمجتمع الدولي وأيضاً للمجتمع الإسرائيلي وللحكومة الإسرائيلية (بأن الأردن لن يسمح للمتطرفين في حكومة نتانياهو بالاعتداء على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف، بل ان الملك حذرهم بشكل حازم وأن الأردن مستعد لأية مواجهة)، حيث قال جلالته "إذا أراد جانب ما أن يفتعل مواجهة معنا، فنحن مستعدون جيدا".

مجلس النواب الأسبوع الماضي أوصل رسالة قوية وواضحة بان الشعب الأردني يقف خلف الملك في الدفاع عن القدس والمقدسات وان الوصاية الهاشمية خط احمر وقد تحولت جلسة المجلس من تشريعية إلى سياسية لإعلان رفض الشعب الأردني عبر ممثليه لقيام المتطرف بن غفير باقتحام ساحات المسجد الأقصى حيث وصف رئيس المجلس احمد الصفدي حكومة نتانياهو بحكومة إرهاب،

مؤكدا انه لا سيادة لحكومة الاحتلال على القدس وأن أي محاولة للعبث بالوضع القائم ومحاولات تهويد القدس، يشكل تحدياً لمشاعر المليارات من المسلمين والمسيحيين في أنحاء العالم.

وأكد نائب رئيس الوزراء وزير الإدارة المحلية توفيق كريشان، أن الحكومة استدعت السفير الإسرائيلي في الأردن إلى مقر وزارة الخارجية، وسلمته مذكرة احتجاج على ما يجري في دولة فلسطين المحتلة واقتحام وزير الأمن القومي بن غفير باحات المسجد الأقصى.

كما شهد مجلس الأعيان اجتماعا لرئيسه فيصل الفايز ورئيس مجلس النواب الصفدي وأعضاء المكتبين الدائمين ورؤساء اللجان الدائمة في المجلسين لإعلان موقف قوي من مجلس الأمة بالوقوف خلف الملك في الدفاع عن الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس.

الحكومة برئاسة الدكتور بشر الخصاونة تحركت بشكل عاجل عبر وزير الخارجية أيمن الصفدي لمواجهة اقتحام المتطرفين للمسجد الأقصى فكانت الدعوة مع السلطة الفلسطينية لجلسة لمجلس الأمن الدولي لمناقشة الاعتداءات الصهيونية على المسجد الأقصى وهنا كان واضحا ان الحكومة تريد من حكومات العالم وخاصة الحكومات الغربية بإدانة اقتحام بن غفير لإيصال رسالة رادعة للحكومة المتطرفة في إسرائيل وفعلا كانت الحكومات في العالم تعلن رفضها لسياسات الاحتلال بتغيير الوضع القائم في القدس والحرم القدسي. كما اجري وزير الخارجية محادثة مع وزير خارجية الولايات المتحدة كونها الدولة التي تدعم إسرائيل من اجل إدانة سياسة بن غفير وخطواته الاستفزازية باقتحام ساحات المسجد الأقصى. الحكومة أيضاً اتخذت قراراً بزيادة رواتب حرس وموظفي أوقاف المسجد الأقصى البالغ عددهم ٤٠٠ موظف بهدف الحفاظ على المسجد الأقصى.

الأحزاب السياسية والنقابات المهنية وفئات الشعب الأردني أعلنت عن مواقف قوية برفض الاحتلال وسياساته الرامية لتهويد القدس، كما عبر الشعب الأردني عن وقوفه خلف جلالته في دفاعه عن القدس والمقدسات.

الملك حدد الخطوط الحمر التي لن يسمح الأردن للاحتلال الصهيوني بالاعتداء عليها وهذه الخطوط أصبحت واضحة وهي الوصاية الهاشمية وضم المستوطنات في الضفة الغربية وضم غور الأردن لأن هذه الاعتداءات تهديد للأمن القومي الأردني، لذلك حذر الملك من المساس بالخطوط الحمر وأن الأردن مستعد للمواجهة إذا ما أراد طرف في إسرائيل ذلك، كما حذر اجتماع الأعيان والنواب من أي مساس بهذه الخطوط. بالنتيجة الجبهة الداخلية الأردنية موحدة وقادرة على الدفاع عن الخطوط والتي أبرزها الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس.

الموقف الأردني والموقف الفلسطيني موحدان في الدفاع عن القدس ولكن أيضاً مطلوب من الدول العربية العمل على بلورة موقف عربي قوي مساند للأردن وفلسطين في الدفاع عن القدس، والإصرار على مبادرة السلام العربية المبنية على أساس إنهاء الاحتلال للأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧، بل مطلوب من الأطراف العربية الالتزام بها.

الرأي ٢٠٢٣/١/٨ ص٢

منظمة التحرير الفلسطينية تدعو الدول المنضوية مع الاحتلال باتفاقيات تطبيع بالتراجع عنها

دعت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الدول العربية التي أبرمت اتفاقيات للتطبيع مع كيان الاحتلال الإسرائيلي للتراجع عنها، قائلة إن "هذه الاتفاقيات أثبتت فشلها في ردع الجرائم والعدوان ومخططات الضم الاحتلالية". أكدت اللجنة على ضرورة التصدي ومواجهة الاحتلال والبرنامج المعلن لحكومته على الصعد كافة، الذي يستند إلى محاولة فرض الوقائع على الأرض بالبناء والتوسع الاستعماري الاستيطاني غير الشرعي وغير القانوني.

وحذرت من خطورة قيام المتطرف العنصري، أحد أعضاء حكومة الاحتلال، باقتحام المسجد الأقصى المبارك والمحاولات الجارية للتمهيد لتقسيم المسجد الأقصى المبارك مكانيًا وزمانيًا، الأمر الذي يتطلب وضع آليات عملية فورية للجم التصعيد والعدوان الفاشي لحكومة الاحتلال.

وطالبت اللجنة بسرعة دعوة مجلس الجامعة العربية للانعقاد، ومنظمة التعاون الإسلامي للوقوف أمام هذه الجريمة الخطيرة.

موقع مدينة القدس ٢٠٢٣/١/٦

***

إرادة دولية صلبة تدعم الوصاية الهاشمية على مقدسات القدس

عمان – د. فتحي الأغوات – مثلت مواقف الإدانة العالمية ضد إقدام وزير الأمن القومي الإسرائيلي على اقتحام المسجد الأقصى تحت حراسة وحماية قوات الاحتلال الإسرائيلي، انتصارا للدبلوماسية العربية في حشد جهد دولي داعم للوضع القائم في القدس.

جاء ذلك من خلال عقد اجتماع لمجلس الأمن الدولي، بناء على طلب عربي بحث الاقتحامات الإسرائيلية المتكررة للحرم القدسي وتهديد الوضع الراهن للمسجد الأقصى، حيث تم اعتبار الخطوات الاستفزازية التي تقوم بها إسرائيل مرفوضة وتمثل خرقا فاضحا للقانون الدولي والوضع القانوني والتاريخي القائم في المدينة، إضافة إلى التأكيد الدولي على دعم الوصاية الهاشمية على المقدسات في القدس، وأهمية الدور الخاص للأردن في القدس الشريف والمقدسات.

سياسيون وقانونيون ومقدسيون أكدوا في حديثهم إلى الرأي أن الموقف الأردني كان دائما واضحا في الدفاع عن الحق العربي والفلسطيني في المدينة المقدسة رغم كل المحاولات والضغوط التي تعرض لها على مدى سنوات طويلة.

ولفتوا الى ما يقوم به الملك عبد الله الثاني من دور محوري له أبعاد دينية وحضارية وثقافية وسياسية مؤثرة وعميقة، مشيرين إلى أن هذا الدور يمثل ثقلا محليا وإقليميا ودوليا يعتمد عليه المقدسيون في صمودهم وفي الحفاظ على القدس الشريف ومقدساتها الإسلامية والمسيحية.

رئيس دائرة الخرائط بجمعية الدراسات العربية في القدس خليل التفكجي أشار إلى أهمية الموقف الأممي الداعم للحقوق العربية في المدينة المقدسة.

وأضاف: تأتي هذه المواقف دليلا على شرعية الحق الفلسطيني وإنهم أصحاب الحق وتؤيد القرار الفلسطيني.

ولفت إلى أن القدس من الأراضي المحتلة ويسري عليها قرارات الأمم المتحدة،مثما المواقف الشجاعة لجلالة الملك عبدالله.مشيرا الى أن الموقف الأردني في ما يتعلق بالقدس حاسم، لافتا إلى تأكيد الأردن على التمسك في القرارات الدولية وان القدس هي أرض محتلة وبحسب قرارات الأمم المتحدة، تجري عليها كافة القوانين الدولية بهذا الشأن، مبينا أن الموقف الأردني كان واضحا رغم كل المحاولات والضغوط التي تعرض لها على مدى سنوات طويلة.

وبين أهمية الجهد الدبلوماسي وخاصة القرارات الدولية التي تدعم هذه الحقوق كجهد دولي مؤازر ومساند للشعب الفلسطيني وعلى رأسها حقه في القدس عاصمة للدولة الفلسطينية.

وأضاف: هنالك إجماعا دوليا وتأكيدا على الهوية العربية والإسلامية للقدس، وفضح الممارسات الإسرائيلية العدوانية بحق الفلسطينيين في القدس وتقديمها إلى المحاكم الدولية.

***الدكتورة هبة الحسيني* من القدس قالت إن جلسة مجلس الأمن الطارئة، تمثل استمرارا للإجماع الدولي على دعم الحقوق الفلسطينية في القدس، وفي الدعوة إلى وقف التحريض خاصة في المواقع ذات الحساسية الدينية مع ضرورة الحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني القائم في المدينة.**

وطالبت وضع حد للممارسات الإسرائيلية غير الشرعية وتنفيذ كافة قرارات مجلس الامن ذات الصلة، مشيرة الى ان إسرائيل تواصل عدم انصياعها للقرارات الدولية وتمنح المزيد من الموافقات لبناء الآلاف من الوحدات السكنية والمستوطنات غير القانونية ومصادرة الأراضي وهدم بيوت الفلسطينيين.

وأضافت: الانتهاكات الإسرائيلية في المدينة المقدسة تمثل انتهاكا واضحا للشرعية والقانون والإنساني الامر الذي من شأنه زيادة وتيرة الصراع، إضافة الى ان هذه الإجراءات العدوانية ستؤدي حتما الى تقويض فرص السلام في المنطقة.

وبينت الحسيني ان حقوق الفلسطينيين ثابتة ولابد أن ينتهي الاحتلال وتعود الحقوق لأصحابها، لافتة إلى أن المفاوضات هي السبيل للحد من الخطوات أحادية الجانب من قبل إسرائيل.

وتابعت: لقد كان الدعم الأردني على الدوام السند الحقيقي والظهير الصادق للشعب الفلسطيني وقضيته وعلى رأسها القدس الشريف.

وأشارت إلى دور جلالته بالدفاع عن القدس والمقدسات الإسلامية والمسيحية الأمر الذي كان له اثر كبير في إحباط وإفشال المخططات التي تستهدف النيل من الحقوق الفلسطينية والمقدسات في القدس الشريف.

شاغل كرسي سمير الرفاعي في جامعة اليرموك الدكتور محمد العناقرة أكد أن المكانة والاحترام الدولي الكبيرة الذي يتمتع بها جلالة الملك إضافة إلى التضحيات والمكارم الهاشمية نحو الأمة والمقدسات، كانت على الدوام الداعم الأبرز للحفاظ على الطابع الديني والتاريخي للمقدسات في القدس في ظل الانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة لتغير الواضع القائم في المدينة المقدسة.

ولاحظ العناقرة ان مدينة القدس حظيت باهتمام ورعاية هاشمية خاصة، مشيرا إلى أن الدور الأردني دائما مميزا وبارزا تجاه المسجد الأقصى، والأوقاف والمقدسات الإسلامية في القدس الشريف.

ونوه إلى عناية الهاشميين بالمقدسات الإسلامية عبر التاريخ، لافتا إلى عمق الدور التاريخي الذي يضطلع به الهاشميون وتعلقهم بالمقدسات في القدس الشريف.

وتابع: الدور الأردني هو امتداد للدور الوطني والقومي والإسلامي التاريخي في حماية القدس الشريف ودعم صمود الشعب الفلسطيني في مواجهة التعنت الإسرائيلي، مضيفا: يدرك صانع القرار السياسي في الأردن أن الفلسطينيين يحتاجون دائما إلى استمرارية الدعم السياسي والقانوني على المستوى الدولي في ظل تراخ عربي عن دعم القضية الفلسطينية. ولفت الى الموقف الأردني بما يخص الحفاظ على هوية وعروبة القدس في حشد وتوحيد الجهود الداعمة للقرارات الدولية وخاصة التي تخص القدس الشريف والحفاظ على طابعها العربي الإسلامية والحقوق الفلسطينية فيها، مؤكدا أن الدبلوماسية الأردنية إلى جانب التنسيق مع بعض الأشقاء العرب نجحت دائما في تحشيد الجهود الدولية بهذا الخصوص.

الباحث القانوني الدكتور مصطفى عواد قال: الأردن وبمواقفه الاستثنائي وبما يتمتع به من سمعة طيبة وداعمة للسلام والاستقرار والأمن الدولي، وما يحظى به جلالة الملك من احترام وتقدير دولي، كان له الدور الأهم في إقناع وتوفير المظلة الدولية الداعمة للحقوق العربية في القدس وضرورة استمرارية الدعم للحق الفلسطيني. وأضاف: الأردن يدرك تماما أهمية قرارات الأمم المتحدة في توجيه رأي عالمي تجاه الحقوق الفلسطينية المشروعية في القدس، حيث أن القرارات الدولية المتخذة تثبت حقا شرعيا بمباركة أغلبية دول العالم خاصة فيما يخص القدس وعروبتها والحفاظ على الوضع القائم في المدين المقدسة.

الرأي ٢٠٢٣/١/٨ ص٢

***

فتوح: العقوبات الإسرائيلية ليست بغريبة على حكومة تحكمها عصابة من المتطرفين

رام الله – قال رئيس المجلس الوطني الفلسطيني روحي فتوح، ردا على العقوبات التي اتخذها "المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر"، إن هذا "ليس بجديد أو غريب على تصرفات حكومة فاشية تحكمها عصابة من المتطرفين، وما يربطنا مع الاحتلال ليس عدة امتيازات هنا أو هناك فلسطين هي قضيتنا وإنهاء الاحتلال هو الهدف الرئيسي لشعبنا وقيادته السياسية".

وتابع في تصريح صادر عن مكتبه، يوم الجمعة ٢٠٢٣/١/٦ "مهما اتخذوا من إجراءات عقابية فإنها لن تثني شعبنا وقيادتنا عن مواصلة الحراك السياسي والقانوني والمقاومة الشعبية لإنهاء الاحتلال، فنحن هنا على أرضنا ووطننا ولن تكون هناك عودة إلى الوراء وسوف يتم تطبيق جميع قرارات المجلس المركزي الفلسطيني، وفلسطين لشعبها بقدسها وأماكنها المقدسة، وهذه الاجراءات والتهديدات لن تزيدنا إلا صلابة وتصميما على دحر الاحتلال".

الحياة الجديدة ٢٠٢٣/١/٦

***

مجدلاني: إجراءات الاحتلال ضد شعبنا وقيادته عقاب جماعي

قال عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير أحمد مجدلاني "إن إجراءات حكومة الاحتلال التي اتخذتها ضد شعبنا وقيادته تصل لحد العقوبات الجماعية، مؤكدا أن الهدف منها تصدير الخوف والقلق تجاه أي اجراء ضدها. وحذر مجدلاني في تصريحات لإذاعة "صوت فلسطين"، اليوم الأحد، من انفجار الاوضاع، مؤكدا على مواصلة مواجهة الاحتلال والنضال للدفاع عن الأرض والشعب.

وأكد استمرار العمل الدبلوماسي والقانوني على الصعيد الدولي، وتعزيز المقاومة الشعبية لوضع القضية الفلسطينية على أجندة المجتمع الدولي، مشددا على عدم وجود أفق سياسي مع حكومة الاحتلال التي تسعى لفرض سياسة الأمر الواقع، وتقسيم المسجد الاقصى زمانيا ومكانيا.

وأشار إلى التزام السلطة الوطنية بشروط الرباعية الدولية، التي يجب أن تشمل الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، مضيفا أن اسرائيل ترفض الاعتراف بالاتفاقيات الموقعة بين الجانبين، وتتجاوز الشرعية الدولية بشكل واضح للجميع.

وفا ٢٠٢٣/١/٨

***

"الصحفيين الأردنيين" تدين انتهاكات الاحتلال المستمرة على المسجد الأقصى

عمان – علي فريحات دان مجلس نقابة الصحفيين الانتهاكات التي قام بها وزير الأمن الإسرائيلي المتطرف ايتمار بن غفير بالتنسيق مع قطعان المستوطنين على المسجد الأقصى المبارك الحرم القدسي الشريف والاعتداء بالضرب على حراس المسجد الأقصى واعتقالهم.

وحذرت النقابة في بيان لها يوم ٢٠٢٣/١/٨ سلطات الاحتلال من مغبّة استمراره في جرائمه وانتهاكاته مبينا إن اقتحام المسجد الأقصى المبارك والممارسات الاستفزازية بحقه هي عدوان مرفوض وخرق فاضح للقانون الدولي وللوضع التاريخي والقانوني القائم في القدس ومقدساتها.

وأوضح البيان ان هذه الانتهاكات تدفع بالأوضاع إلى دوامة عنف مستمرة مؤكدا دعمه الموصول لحرية الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشرقية وحق المقدسيين بالدفاع عن المسجد الأقصى المبارك والمقدسات الإسلامية والمسيحية.

ووجه البيان تحية إجلال وإكبار للمرابطين الذين سطروا أسمى معاني البطولة وقدموا أرواحهم ودمائهم الطاهرة الزكية في سبيل الدفاع عن المقدسات وإقامة الشعائر الدينية في المسجد الأقصى ومقاومة المستوطنين ومنعهم من تدنيس المقدسات.

وطالب البيان الشعب الفلسطيني والشعوب العربية إلى مواصلة تحدّيهم وتصدّيهم للاحتلال ومخططاته التهويدية والاستيطانية والتحرّك العاجل لفضح جرائم الاحتلال ومنعه من مواصلة جرائمه ضدّ القدس والمقدسيين والأقصى والمرابطين فيه والانتصار للشعب الفلسطيني وقضيته العادلة.

وثمن البيان المواقف الأردنية قيادة وشعباً مشيدا بجهود جلالة الملك عبدالله الثاني وتأكيداته ان القدس خط أحمر والحفاظ على دور الوصاية الهاشمية التاريخية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس وحماية المقدسات وهويتها والوضع التاريخي والقانوني القائم فيها.

الرأي ٢٠٢٣/١/٨ ص٢

***

اعتداءات

مستوطنون يقتحمون الأقصى

فلسطين المحتلة – اقتحم مستوطنون متطرفون يهود باحات المسجد الأقصى المبارك – الحرم القدسي الشريف بمدينة القدس المحتلة.

وقالت دائرة الأوقاف الإسلامية بالقدس، في بيان، إن عشرات المستوطنين اقتحموا الأقصى على شكل مجموعات متتالية من جهة باب المغاربة بحراسة مشددة من شرطة الاحتلال الإسرائيلي، وتجولوا في باحاته بشكل استفزازي، وأدوا طقوسًا تلمودية وسط التصدي لهم بالطرد وهتافات التكبير الاحتجاجية من قبل المصلين والمرابطين وحراس المسجد الأقصى المبارك.

وتشهد فترة الاقتحامات إخلاء قوات الاحتلال المنطقة الشرقية للمسجد من المصلين والمرابطين، لتسهيل اقتحام المستوطنين.... (وكالات)

الدستور ٢٠٢٣/١/٩ صفحة ١٦

***

جنود إسرائيليون يختطفون أربعة فلسطينيين في الخليل والقدس

اختطف جنود إسرائيليون، فجر الأحد، أربعة فلسطينيين في الخليل والقدس في الضفة الغربية المحتلة. وفي الخليل، جنوب الضفة الغربية، اختطف الجنود شقيقين، من منزليهما في المدينة.

كما ادعى الجيش الإسرائيلي أنه عثر على عدة أسلحة خلال عمليات الاجتياح وفتش المباني في الخليل. وقالت مصادر محلية إن الجنود فتشوا منزلي الشقيقين بعنف، مما تسبب في أضرار جسيمة، قبل اختطافهما. وفي العاصمة المحتلة القدس، اقتحم الجنود وفتشوا منزلا في حي السعدية في البلدة القديمة واختطفوا الشاب ناصر حجازي.

وفي بلدة الرام، شمال القدس، اختطف الجنود شابا أثناء تفتيش المنازل، مما أدى إلى انـــدلاع مظاهرات، وأطلقوا العديد من الرصاص الحي والرصاص المعدني المغلف بالمطاط وقنابل الغاز.

المركز الإعلامي الدولي للشرق الأوسط ٢٠٢٣/١/٨

"مجلس الكنائس": الوجود المسيحي في القدس مستهدف

تشعر الكنائس في القدس الشرقية بقلق دائم إزاء تصاعد هجمات المتطرفين الإسرائيليين على ممتلكات المسيحيين في المدينة. وقال مسؤولون حاليون وسابقون في الكنيسة لوكالة الأناضول إن الهجمات المتكررة على ممتلكات المسيحيين انتهت في معظم الحالات دون معاقبة الجناة.

ودمر متطرفون إسرائيليون يوم الأحد ٢٠٢٣/١/٢ ٣٠ قبرا مع صلبان سقطت في مقبرة مسيحية تابعة للكنيسة الأسقفية الإنجيلية في القدس الشرقية.

"وزارة الخارجية الإسرائيلية تدين العمل التخريبي في مقبرة جبل صهيون البروتستانتي في القدس"، حسب ما قالت وزارة الخارجية الإسرائيلية في تغريدة يوم الأربعاء.

في ٢٧ ديسمبر ٢٠٢٢، اقتحم عشرات المستوطنين قطعة الأرض التي تبلغ مساحتها ٥٠٠٠ متر مربع (٥٣٨٢٠ قدما مربعا) في سلوان، جنوب البلدة القديمة في القدس، تحت حماية الشرطة الإسرائيلية. وشجبت بطريركية الروم الأرثوذكس اقتحام المستوطنين ووصفته بأنه "تعدي واضح" على ممتلكاتها في القدس. وقالت في بيان "هذه الجماعة المتطرفة ليس لها حق أو دعم قضائي لصالحها للسماح لها بدخول الأرض أو احتلالها". وأشارت البطريركية إلى حقيقة أن جمعية استيطانية حاولت قبل عامين الاستيلاء على فندقي إمبريال والبتراء الصغيرة الواقعين في ساحة عمر بن الخطاب في البلدة القديمة بالقدس. وقال الأسقف السابق للكنيسة الإنجيلية اللوثرية في الأراضي المقدسة، منيب يونان: "الهجوم على مقبرة تحكي تاريخ اللوثريين منذ القرن الـــ ١٩ دليل على كراهية المهاجمين".

وخلال مقابلته مع وكالة الأناضول، قال يونان إن الهجوم على المقبرة "غير مقبول ولا يجب إدانته فحسب، بل يجب معاقبة الجناة أيضا".

وشدد على أن المعتدين "هدفوا إلى الاستيلاء على باب الخليل من خلال الاستيلاء على فندقي إمبريال والبتراء، الأمر الذي سيؤدي إلى السيطرة على الحج المسيحي المحلي والدولي إلى كنيسة القيامة في البلدة القديمة". ولم تقتصر الهجمات الأخيرة على ممتلكات الكنيسة اللوثرية، بل شملت أيضا ممتلكات الطوائف المسيحية الأخرى، بما في ذلك تلك التي تملكها الكنيسة الأرثوذكسية اليونانية.

وقال المتحدث باسم بطريركية الروم الأرثوذكس، الأب عيسى مصلح، إن "المتطرفين يهاجمون الكنائس والأديرة، تماما كما يهاجمون المسجد الأقصى المبارك".

وأضاف "إخواننا المسلمون يتعرضون لنفس الهجمات التي نتعرض لها، وقضيتنا واحدة". وعزا الانخفاض المتزايد في أعداد المسيحيين في الأراضي المقدسة جزئيا إلى شعور المسيحيين بأنهم مستهدفون من قبل المتطرفين.

وعلى مر السنين، تابع وديع أبو نصار، المتحدث باسم مجلس رؤساء الكنائس الكاثوليكية في القدس، إلى جانب السلطات الإسرائيلية، العديد من الهجمات.

وأشار إلى "أننا لا نتحدث عن هجمات فردية بل عن عشرات الهجمات خلال السنوات القليلة الماضية، تم تسجيل معظمها ضد مجهولين". "هذا الأمر لا يمكن قبوله"، يجب استخدام الأجهزة الأمنية المتقدمة لوقف جرائم الكراهية وتقديم الجناة إلى العدالة". وحذر من تطور الهجمات في المستقبل وتجاوزها للمقابر. وأشار أبو نصار إلى أن "استمرار الهجمات سيقود مرتكبيها إلى الاعتقاد بأنهم لا يمكن المساس بهم، وأن هجماتهم لن تنتهي بالمقابر". كما أشار إلى أن "جرائم الكراهية تنبع من مشكلة تعليمية"، مضيفا: "هناك حاجة إلى حل جذري". "لا أستبعد أن يكون الوجود المسيحي مستهدفا، وفقا لبعض الأصوليين اليهود، المسيحي عدو. هناك أبعاد أيديولوجية، وليست سياسية فقط، تماما كما لا أستبعد الكراهية بين البعض».

وكالة الأناضول ٢٠٢٣/١/٦

***

تقارير/ اعتداءات

تحذيرات من هدم الاحتلال ٥٨ مدرسة بالضفة والقدس

كشفت الحملة العربية للتعليم (تحالف مستقل مقره رام الله) أن هنالك ٥٨ مدرسة في الضفة المحتلة، بما فيها القدس، مُخطرة بالهدم من قوات الاحتلال الإسرائيلي.

وعبّرت في بيان لها وصل "المركز الفلسطيني للإعلام"، الخميس ٢٠٢٣/١/٥ عن قلقها البالغ إزاء انتهاكات الاحتلال لحق الأطفال الفلسطينيين في التعلّم.

وقالت الحملة في بيان لها: "لقد أصدرت السلطات الإسرائيلية ستة أوامر بالهدم أو وقف البناء تستهدف ست مدارس فلسطينية خلال العام المنصرم، علاوة على وجود إخطارات هدم بحق ٥٨ مدرسة في الضفة المحتلة، بما فيها القدس، تخدم ما يزيد على ستة آلاف و٥٥٠ طالباً وطالبة، وأكثر من ٧٠٠ من الطاقم التعليمي".

وأشارت إلى أن تلك الانتهاكات طالت الأطفال والمعلمين والأبنية المدرسية، مشددة على أهمية تحمل وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وذات العلاقة دورها ومسؤولياتها؛ في الضغط على حكومة الاحتلال لوقف سياسة هدم المدارس؛ التي باتت ظاهرة متزايدة بالتصاعد خلال عام ٢٠٢٢.

وقالت: "لقد حان الوقت للمؤسسات الدولية لتجاوز عبارات الشجب والاستنكار، والانتقال إلى الضغط على الاحتلال الإسرائيلي لوقف انتهاكاته المستمرة ضد التعليم".

ودعت الحملة إلى ضرورة إسناد جهود وزارة التربية والتعليم الفلسطينية ومساعيها في خطة الحماية والمناصرة، وضرورة قيام الحملة العالمية للتعليم والائتلافات الوطنية والشبكات الإقليمية والدولية التربوية؛ بتسليط الضوء على معاناة التعليم الفلسطيني.

وطالبت بعقد مؤتمر دولي لإبراز تداعيات هدم المدارس على أوسع نطاق ممكن، محذرة من تضاعفه "في ظل الحكومة الإسرائيلية المتطرفة التي أفرزتها الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة".

وأشارت إلى أن مستوى التدخلات الدولية "لا يرقى إلى الحد الأدنى سياسياً ومؤسساتياً وإعلامياً، وقبل ذلك كله، ميدانياً".

ودعت إلى تبني تنظيم يوم دولي للحديث عن هدم المدارس، والوقوف ضده ووقفه، باعتباره إجراءً عنصرياً مرفوضاً، وانتهاكاً واضحاً وفاضحاً لكل المواثيق والشرعة الدولية.

يذكر أن الحملة العربية للتعليم، حركة اجتماعية تربوية عربية، تساهم في عملية نهضوية في التعليم بالعالم العربي، تؤثر في بناء مجتمع مدني ديمقراطي يحترم حقوق الإنسان، ويصون كرامته ويكرس التنوع والمساواة بدون تمييز.

المركز الفلسطيني للإعلام ٢٠٢٣/١/٦

***

تقارير

المسجد الأقصى في مواجهة محاولات الطمس الإعلامي

زياد ابحيص – باحث متخصص في شؤون القدس*

بعد اقتحام إيتمار بن جفير أطلت علينا عدد من وسائل الإعلام الناطقة باللغة العربية بمصطلحين إشكاليين: استخدام مصطلح «مجمع الأقصى» في مكان المصطلح الأصيل: «المسجد الأقصى»، ووصف اقتحام بن جفير بأنه «زيارة» بعد أن كان يسمى «اقتحاماً»، وهذا ما ظهر في موقع بي بي سي عربي ودويتشة فيله عربية وسي أن أن العربية وغيرها من وسائل الإعلام، ولا بد من التوقف مطولاً مع المصطلح الأول ثم توضح الثاني.

معنى مصطلح «مجمع الأقصى» وخطورته

وأصل المصطلح هو ترجمة عن العبرية حيث تسمي وسائل الإعلام العبرية المسجدَ الأقصى بتسمية «ميتخام هار هابيت» أي «مجمع جبل الهيكل»، ويقصد بهذه التسمية القول بأن الحضور الإسلامي في الأقصى هو مجرد مكونٍ من مكونات المجمع الديني اليهودي الأصل المسمى «جبل الهيكل»، وهو ما ينبئ بالرؤية الإحلالية الشاملة التي ينظر بها الصهاينة إلى المسجد الأقصى، فالجبل بأكمله يهودي ومخصص للهيكل، لكن هناك «مبنىً ما» في هذا المجمع مخصص المسلمين، فيما الحقيقة أن هذه التلة بكاملها هي المسجد الأقصى المبارك، بكل ما دارت عليه أسواره، وبمساحته البالغة ١٤٤ ألف مترٍ مربع، وهي الحقيقة الماثلة حتى اليوم والتي يعترف بها القانون الدولي.

نقلُ هذا المصطلح إلى الإنجليزية مع تحويره ليصبح «Al Aqsa Compound» هو انحيازٌ لرؤية الصهيونية الدينية إذ يؤكد فكرة المجمع المشترك، وينفي التكامل المعماري عن المسجد الأقصى وينفي عنه حصريته الإسلامية، فكأنه المجمع الذي يضم الأقصى، وبما أنه مجمع فهو يضم معالم أخرى

بالضرورة. هذا يعني هنا أن المسجد الأقصى ليس هو كامل المساحة المسورة بمصلياتها المسقوفة وقبابها ومصاطبها، بل هو مبنى المصلى القبلي ذي الأروقة السبعة والقبة الرصاصية، أما بقية المساحة فهي «مقدس مشترك» وهذا بالضبط هو الطرح الذي تتبناه الحكومة الصهيونية، التي حاولت في مطلع تسعينات القرن الماضي تصنيف ساحة المسجد الأقصى كـ «ساحة عامة» تخضع لبلدية الاحتلال، وما تزال تجدد محاولاتها هذه كل فترة.

ما سر الانتشار المفاجئ للمصطلح؟

ولعل المصدر الذي يمكن عزو هذا الانتشار الموحد للمصطلح بسببه هو نشره على وكالة رويترز، فتقريرها الذي غطى اقتحام بن جفير باللغة الإنجليزية سمى المسجد الأقصى «Al Aqsa Compound»، وبالبحث في منصة رويترز يتضح أن هذا المصطلح دخل إلى الاستخدام عندها في شهر ٢٠٢١/٦ في أثناء تغطيتها لمعركة سيف القدس وما بعدها، فهو تغيير جديد نسبياً في المصطلح حتى على مستوى الوكالة ذاتها، وهذا تغيير لا بد من التوقف معه ومع دوافعه لاحقاً، خصوصاً أنه يأتي استجابة لحملة شاملة أطلقها الكيان الصهيني لفرض مصطلحاته ورؤيته للصراع في مختلف المنصات الإعلامية والإلكترونية. أسئلة مهمة تطرح هنا: هل هذا التغيير في المصطلح في المواقع العربية كان مجرد خطأ في الترجمة أو نقل دون تحقيق؟ أم أنه تغيير مقصود ومدروس؟ وهل هي مصادفة أن يأتي هذا «الخطأ» في النقل متزامناً تماماً مع إعلان الحكومة الصهيونية المتطرفة الجديدة حربها المفتوحة على الأقصى باقتحام بن جفير له في أيامه الأولى في وزارته، وفي الوقت ذاته الذي أكد فيه بن جفير خلال اقتحامه أن «جبل الهيكل يجب أن يكون مفتوحاً لليهود والمسيحيين كما هو مفتوح للمسلمين»؟ ربما لا تبقي هذه المصادفات مساحة لحسن النية، فالتماثل في التوقيت والخطاب يؤكد أن هذا التغيير مدروس ومقصود، وهو ما يحتم تعريته ومواجهته.

اقتحام وليس زيارة

إشكالية أخرى طرحتها تسمية اقتحام بن جفير بـ«الزيارة» بعد أن أصبح وزيراً، وكأن دخوله إلى الأقصى عنوة ليس من حقه حين كان نائباً في الكنيست فحسب، لكنه أصبح «من حقه» حين أصبح وزيراً! والحقيقة أنه مقتحِمٌ في الحالتين من وجهة نظر حقوقية مطلقة، ومن وجهة نظر القانون الدولي كذلك، فالوضع القائم الذي تأسس عقب حرب القرم في ١٨٥٦ ثم في اتفاقية برلين ١٨٧٨ نص بكل وضوح على أن المسجد الأقصى شأن إسلامي خالص صلاةً وإدارة وإعماراً وحراسة، تختص به الدولة العثمانية ولا تتدخل فيه أي من القوى الكبرى، والوضع القائم يعني بعد الاحتلال أن المسجد الأقصى يجب أن يبقى على ما كان عليه في ٤ حزيران ١٩٦٧ قبل الحرب وقبل احتلاله، مقدّسٌ إسلامي خالص تديره هيئة إسلامية هي المسؤولة عن إعماره وصيانته وحراسته وكل شؤونه، وهي الأوقاف الإسلامية التابعة للأردن، ودخول أي شخص من أي مستوىً إلى المسجد رغماً عن إرادة المسلمين في العالم فإنه اقتحامٌ لا تردد في إدانته، ويجري عليه الحق المطلق في مقاومته بكل شكلٍ ممكن.

مجابهة حرب المصطلح على المسجد الأقصى

لعل الواجب الأول الذي يفرضه تحدي حرب المصطلح ضد المسجد الأقصى هو تبني مسرد مصطلحاتٍ واضح يعبر عن وحدة المسجد وتكامله، فـ «المسجد الأقصى» يشير إلى كامل المساحة المسورة البالغة ١٤٤ ألف مترٍ مربع، وهو كأي مسجد يتكون من مساحة محددة متوجهة إلى القبلة لها محراب وفيها أروقة قبلية مسقوفة وصحن (أو ساحة) غير مسقوف للمسجد، لكن مساحة الأقصى الكبيرة – الذي كان لمعظم التاريخ الإسلامي أكبر مساجد الأرض – لم تسمح بسقفه بالكامل، ولا حتى بسقف واجهته الجنوبية بالكامل بسبب وقوفها على تسوية متوسط ارتفاعها ثمانية أمتار كثيراً ما أدت الزلازل إلى تدميرها، وهذا ما حصل مع المحاولة العباسية لسقف هذه الواجهة القبلية بأسرها.

اليوم لا بد من مصطلحاتٍ تحرر المسجد الأقصى من حالة التناثر والغموض، فهو المسجد الوحيد الذي يضم «مساجد» أخرى بسبب اتساعه وتعدد معالمه، لذا لا بد أن تسمى كل مصلياته المسقوفة الثمانية كمصليات وليس مساجد؛ المصلى القبلي والمصلى المرواني ومصلى الأقصى القديم ومصلى النساء ومصلى البراق ومصلى باب الرحمة وهكذا، وأن يشار إلى ساحته كساحة واحدة على اتساعها وليس باعتبارها «ساحات»، وأن ينتهي هذا التمييز الموهوم بين «الحرم» و«المسجد الأقصى» فالمسجد الأقصى ليس حرماً من الناحية الفقهية وعلى جميع المذاهب؛ إنما سُمي بذلك تكريماً من الناس له، ولا أصل بالتالي لهذا التفريق بين الأقصى و«الحرم»؛ بل إن المسجد الأقصى ما كان ينبغي له أن يكون حرماً وهو محل التدافع بين الحق والباطل، وقدسيته تتحقق رباطاً وجهاداً، فكيف له أن يكون حرماً آمناً وهذه وظيفته التاريخية؟.

*** عن موقع مدينة القدس**

الدستور ٢٠٢٣/١/٨ ص٢

***

عقوبات الاحتلال تفاقم معيشة الفلسطينيين وتمهد لضم ٦٠% من الضفة

نادية سعد الدين – عمان – ندد الفلسطينيون بالعقوبات الإسرائيلية التي تطال سبل معيشتهم وتُهدد اقتصادهم بمزيد من التدهور حد الانهيار، وتمهد لعملية "ضم" ٦٠% من الضفة الغربية ضمن المنطقة "ج" إلى الكيان المُحتل، داعين لمواجهتها ولتحرك دولي فاعل لوقفها تحت طائلة الرد المُضاد لانتهاكات الاحتلال المتواصلة بحق الشعب الفلسطيني.

وأكدت القوى والفصائل الفلسطينية العزم على متابعة المسار الأممي وعدم التراجع عنه، رداً على ٥ إجراءات "عقابية" استهلت الحكومة الإسرائيلية الجديدة عهدها باتخاذها "للانتقام من توجه السلطة الفلسطينية إلى الأمم المتحدة بتحرك قد يحيل قادة الاحتلال للمحاكمة"، وفق مسؤولين فلسطينيين. واعتبر الفلسطينيون أن مواجهة العقوبات الجماعية الإسرائيلية يتم من خلال استمرار النضال ضد عدوان الاحتلال وانتهاكاته بحق الشعب والأرض والمقدسات، فضلاً عن ضرورة إنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية لوضع استراتيجية فلسطينية موحدة لمواجهة تحديات المرحلة القاتمة.

وطالب الفلسطينيون بتحرك المجتمع الدولي لوقف الإجراءات العقابية الإسرائيلية التي أعلنت عنها حكومة الاحتلال، أول من أمس، ضد السلطة الفلسطينية بسبب توجهها إلى محكمة العدل الدولية، في خطوة اعتبرتها الحكومة الإسرائيلية بمثابة "حرب سياسية وقانونية" على الكيان المُحتل.

ورفضت الرئاسة والفصائل الفلسطينية قرار حكومة الاحتلال اقتطاع حوالي ٣٩ مليون دولار من أموال السلطة الفلسطينية لصالح الإسرائيليين الذين يزعمون بإنهم تضرروا من عمليات نفذها فلسطينيون، واقتطاع ١٤ مليون دولار إضافي من المستحقات المالية الفلسطينية بما يعادل ما تدفعه السلطة الفلسطينية كمخصصات اجتماعية لأهالي الأسرى والشهداء الفلسطينيين.

واعتبروا أن قرار الاحتلال بتجميد مخططات البناء الفلسطينية في المنطقة "ج"، التي تعادل نحو ٦٠% من أراضي الضفة الغربية وتنتشر فيها المستوطنات الإسرائيلية، بأنها خطوة تُمهد لعملية ضمها إلى السيادة الإسرائيلية.

بينما طالبت الفصائل الفلسطينية "برمي بطاقات "VIP" في وُجه الاحتلال وإلغاء كافة أشكال التنسيق الأمني معه"، وذلك للرد على قراره الأخير بحرمان الشخصيات المهمة التي تقود الحرب السياسية والقانونية ضد الاحتلال الإسرائيلي من المزايا"، في إشارة إلى تصاريح التنقل الممنوحة لكبار المسؤولين في السلطة الفلسطينية.

وتستهدف إجراءات الاحتلال مسؤولين في السلطة الفلسطينية، وشملت سحب بطاقات الـ "VIP"من وزير الخارجية والمغتربين، رياض المالكي، وعضو اللجنة التنفيذية لمنطمة التحرير، زياد أبو عمرو، والممثل الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة في نيويورك، الوزير رياض منصور، علماً بأنه لا يحمل مثل هذه البطاقة، وفق وزارة الخارجية الفلسطينية.

وتواصلت ردود الفعل الفلسطينية المُنددة بإجراءات الاحتلال التي اعتبرتها "عقوبات انتقامية" ضد الشعب الفلسطيني، إذ أكدت الخارجية الفلسطينية أن إجراءات الاحتلال لن تثني الشعب الفلسطيني وقيادته عن مواصلة الحراك السياسي والقانوني لإنهاء الاحتلال.

كما صرح نائب رئيس حركة "فتح"، محمود العالول، إن القرارات الإسرائيلية الانتقامية تكشف الوجه البشع للاحتلال، مشددا على أن ذلك لن يترك للشعب الفلسطيني خياراً سوى المواجهة، وقبول هذا التحدي.

وأشار إلى أن القرصنة على أموال الضرائب الفلسطينية، واقتحام "بن غفير" للمسجد الأقصى المبارك، ومنع البناء في مناطق "ج"، وتهديد الأسرى، وإعطاء تعليمات بمزيد من عمليات القمع تجاههم، يعبر عن حكومة يمينية متطرفة.

وشدد العالول على مواصلة النضال على الأصعدة كافة في المحافل الدولية، من أجل تجسيد المواقف التي تجلت في مجلس الأمن والأمم المتحدة، لاتخاذ إجراءات أكثر تأثيراً، ومواجهة التحديات التي فرضها الاحتلال ميدانياً من خلال تصعيد المقاومة الشعبية.

كما صرح أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، حسين الشيخ، بأن "كل الإجراءات التي أعلنت عنها حكومة الاحتلال، وفي مقدمتها الاستمرار في قرصنة أموال الشعب الفلسطيني، لن تثنيه عن ملاحقة الاحتلال في المؤسسات والمحافل الدولية وفضح سياساته ضد الشعب الفلسطيني."

بدورها، أدانت حركة "حماس" الخطوة الإسرائيلية بشدة ووصفتها "بالجريمة والتغول على حقوق الفلسطينيين"، في محاولة للتأثير على القرار الأمني بملاحقة الاحتلال أمام محكمة العدل الدولية.

ودعت إلى عدم الرضوخ لتهديدات الاحتلال وابتزازه والمضي قدماً في ملاحقته ومحاسبته أمام المحاكم الدولية.

وبالمثل؛ أدانت حركة المبادرة الوطنية الفلسطينية اتخاذ حكومة الاحتلال سلسلة من الاجراءات العقابية التي تطال الشعب الفلسطيني وتشكل عدواناً متواصلا عليه.

وأوضحت أن قرارات الاحتلال الخطيرة يرفضها الشعب الفلسطيني، حيث تتضمن منع البناء في المناطق المسماة "ج "، بما يُمهد الطريق نحو البدء بضم ٦٢% من مساحة الضفة الغربية والاستيلاء عليها وتنفيذ تطهير عرقي فيها تماشياً مع مخططات المتطرفين "بن غفير" و"سموترتش".

وأكدت الحركة أن إقدام حكومة الاحتلال العنصرية على فرض العقوبات يتطلب رداً فلسطينياً موحداً، وفي مقدمته رمي بطاقات "VIP" في وجهها وإلغاء كافة أشكال التنسيق الأمني معها، التزاماً وتنفيذاً لقرارات المجلسين الوطني والمركزي.

وشددت على ضرورة الإسراع باستعادة الوحدة والالتفاف حول برنامج نضالي موحد لمواصلة النضال والمقاومة للتصدي للعقوبات الهمجية وبما يضمن إجهاض المخططات العنصرية ووأدها وقطع الطريق على مخططات الاحتلال...>>.

الغد ٢٠٢٣/١/٨ ص٢٢

***

غياب خطة فلسطينية موحدة لمواجهة انتهاكات الاحتلال

نادية سعد الدين – تغيب خطة استراتيجية فلسطينية موحدة عن واجهة التحرك المُضاد لتحديات مرحلة الحكومة الإسرائيلية الأكثر غلوا وتطرفا في مسار الكيان المُحتّل؛ بإستثناء خطوات أمميّة قانونية ودبلوماسية، متزامنّة مع إعطاء الاحتلال فرصة أسبوع للتراجع عن "عقوباته"، التي فرضّها أخيراً، ووقف انتهاكاته المتواصلة بحق الشعب الفلسطيني.

ويبدو أن السلطة الفلسطينية تحرص دوما على ترك "الباب مواربا"؛ بما لا يتفق مع الحالة الجمعّية المطالبة "بالرد الموّجع على الاحتلال"، عبر سحب الاعتراف بالكيان الإسرائيلي، وإلغاء الاتفاقيات الموقعة معه، والتحلل من اتفاق "أوسلو" وإنهاء اتفاق "باريس الاقتصادي" ووقف التنسيق الأمني، وفق غالبية القوى والفصائل الفلسطينية.

وأمام استمرار الانقسام الفلسطيني لأكثر من ١٦ عاما؛ فإن مسارات المواجهة مع الاحتلال قد تكون مُتوازية ولكنها ليست متكاملة، كما أنها مبنية على رؤى منفردة وليست جمعية، إزاء غياب

الحوار الوطني الشامل نتيجة تعثر لقاءات المصالحة الفلسطينية، وسط تجدّد مساعي الجزائر لاستضافتها قريباً ومحاولة تقريب وجهات النظر بين حركتي "فتح" و"حماس" حيال الملفات العالقة دونما حل حتى الآن.

بينما حكومة الاحتلال، التي تخشى المحاكمة الدولية من وراء التوجه الفلسطيني الأممّي، قد صعدت أمس ضد المسؤولين الفلسطينيين، بسحب بطاقة "VIP" من وزير الخارجية والمغتربين الفلسطيني رياض المالكي حين عودته من جولة، "بدون إعطاء أي اعتبار لموقعه وصفته الاعتبارية"، وفق "الخارجية الفلسطينية"، وذلك في إطار سلسلة الإجراءات "العقابية" التي اتخذتها ضد السلطة الفلسطينية.

كما سحبت حكومة الاحتلال تصاريح دخول فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ من عضو اللجنتين التنفيذية لمنظمة التحرير والمركزية لحركة "فتح"، عزام الأحمد، أسوّة بما فعلت مع نائب رئيس الحركة، محمود العالول، ورئيس المجلس الوطني الفلسطيني، روحي فتوح، على خلفية زيارتهم لمنزل الأسير الفلسطيني المحرر كريم يونس، وذلك ضمن "العقوبات" الإسرائيلية النافذّة.

في حين أعادت السلطة الفلسطينية التهديد بتنفيذ قرارات المجلس المركزي الفلسطيني تحت طائلة عدم تراجع الحكومة الإسرائيلية عن "عقوباتها" الأخيرة، وذلك عملاً بالاجتماع الأخير للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي خرج بموقف واضح حيال إمهال الحكومة الإسرائيلية أسبوعاً، وفي حال عدم التراجع سيتم استئناف كل القرارات لإعادة النظر بالعلاقة مع الكيان المُحتّل.

وما تزال "قرارات المركزي" حبيسة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، بانتظار قرار الرئيس محمود عباس لنفاذها عمليا، إذ منذ اعتمادها فلسطينيا في العام ٢٠١٥؛ يتم تداولها في كل لقاء جمعيّ فلسطيني بوصفها الرّد المناسب ضد انتهاكات الاحتلال المتواصلة بحق الشعب الفلسطيني، ولكن من دون الإقدام خطوة واحدة على الأقل في مسار وضعها حيز التنفيذ، بذريعة عدم تحمل تكلفة التبعات القاسية المترتبة عليها.

ويبدو أن "التلكؤ" الفلسطيني في الأخذ بناصية نفاذ قرارات "المركزي" يرجع إلى تحديات الانفكاك الاقتصادي عن سلطات الاحتلال؛ إذ يصيب القرار الفلسطيني الرسمي اتفاق باريس الاقتصادي، الموقع عام ١٩٩٤ والذي أفصحت السلطة الفلسطينية أكثر من مرة عن إلغائه.

فإلى جانب سيطرة الاحتلال على مسألة قيامه بجباية أموال المقاصة وتحويلها شهرياً للسلطة الفلسطينية، عدا ضعف سوق الأوراق المالية الفلسطيني، بحسب الرأي الاقتصادي، فإن اتفاق باريس الاقتصادي يُقيد الطرف الفلسطيني من إصدار أي عملات ورقية، وإلزامه بتداول "الشيكل" الإسرائيلي كعملة رسمية، إضافة إلى الدولار الأميركي والدينار الأردني.

في حين أن ثمة شكوك في نجاح السلطة الفلسطينية بإلغاء التعامل "بالشيكل" الإسرائيلي من الناحية الاقتصادية، في ظل تحكم الاحتلال بزهاء ٨٥ % من حجم الصادرات والواردات الفلسطينية، بحيث لا يتعدى التلويح به مجرد رسالة سياسية من السلطة للاحتلال بامتلاكها أوراق ضغط قوية.

كما تنسحب تلك التحديات على مسألة وقف التنسيق الأمني؛ لاسيما بعد قيام سلطات الاحتلال بوقف التنسيق المدني في خطوة مفاجئة، فالعلاقات بين سلطات الاحتلال وأجهزة السلطة متشعبة وعميقة بما يثير وقفها تساؤلات حول مدى جاهزية السلطة الفلسطينية للخطوة التالية، وسط مسائل تتعلق بإصدار تصاريح تنقل الأفراد والعمل، ونقل البضائع، ومسألة استلام السلطة لأموال المقاصة، وغيرها.

وقد يتم الاعتماد على منظمة الصليب الأحمر والمؤسسات الدولية الأخرى للقيام بالتنسيق إلى حين انتهاء الأزمة، غير أن الاحتلال قد لا يرغب بالتواصل مع الأمم المتحدة للقيام بمهام السلطة، مما سيخلق إشكالية لم تقدم القيادة الفلسطينية أجوبة شافية حولها.

خطوات قانونية ودبلوماسية فلسطينية وخلافا لتلك "الحالة الجمعية" الناجّعة؛ فقد توعدت السلطة الفلسطينية بدراسة خطوات قانونية وسياسية للرد على إجراءات حكومة الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني بسبب لجوء "دولة فلسطين إلى محكمة العدل الدولية"، وفق الوزير المالكي.

وأكد المالكي، أن إجراءات الاحتلال مخالفة للقانون الدولي، وتأتي رداً على حق طبيعي يتيحه القانون لدولة فلسطين، للخلاص من الاحتلال المتواصل منذ عقود.

وأفاد بأن الجانب الفلسطيني "سيطالب في رسالة إلى وزارات الخارجية حول العالم باتخاذ موقف واضح من الإجراءات الإسرائيلية؛ كي تدرك سلطات الاحتلال بأنها ليست مطلقة الحرية في التصرف كيفما تشاء."

وأوضح المالكي أن العمل متواصل لبناء رأي عام دولي ضد دولة الاحتلال ونظامها العنصري بعد فضح جرائمها أمام دول العالم.

وبالمثل؛ دعا عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، أحمد مجدلاني، إلى استمرار العمل الدبلوماسي والقانوني على الصعيد الدولي، وتعزيز المقاومة الشعبية لوضع القضية الفلسطينية على أجندة المجتمع الدولي، معتبراً أن إجراءات الاحتلال تصل لحد العقوبات الجماعية.

وأكد عدم وجود أفق سياسي مع حكومة الاحتلال التي تسعى لفرض سياسة الأمر الواقع، وتقسيم المسجد الأقصى زمانياً ومكانياً، محذرا من انفجار الأوضاع، ولكنه أكد تمسك الشعب الفلسطيني بمواجهة الاحتلال والنضال للدفاع عن الأرض والشعب.

وأشار مجدلاني إلى التزام السلطة الفلسطينية بشروط "اللجنة الرباعية الدولية"، التي يجب أن تشمل الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، غير أن سلطات الاحتلال ترفض الاعتراف بالاتفاقيات الموقعة بين الجانبين، وتتجاوز الشرعية الدولية بشكل واضح للجميع.

الغد ٢٠٢٣/١/٩ ص٢٦

التذمر من سياسات اسرائيل

إسرائيل.. الآلاف يتظاهرون ضد حكومة نتنياهو الجديدة

أبوظبي – تظاهر آلاف الإسرائيليين في تل أبيب، ضد الحكومة الجديدة التي يرأسها بنيامين نتنياهو، وتعتبر الأكثر يمينية في تاريخ البلاد.

واحتج المتظاهرون ضد ما وصفوه بسياسة الفصل العنصري وتهديد الديمقراطية. وخرج المتظاهرون إلى شوارع وسط تل أبيب، حاملين لافتات كتبوا عليها "ارحل" و"معا ضد الفاشية والفصل العنصري" و"الديموقراطية في خطر."

وكانت الحكومة الجديدة قد أعلنت نيتها مواصلة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية، فضلا عن إدخال إصلاحات على النظام القضائي لتضمينه "استثناء" يسمح للبرلمان بتعليق قرارات المحكمة العليا.

يشار إلى أنه بعد فوزه في الانتخابات التشريعية التي أجريت في الأول من تشرين الاول (نوفمبر)، تولى نتنياهو، المتهم بالفساد، في ٢٩ كانون الثاني (ديسمبر) رئاسة حكومة تشكلت من أحزاب يمينية متطرفة ودينية متشددة. وأعلن وزير العدل الإسرائيلي الجديد ياريف ليفين، مساء الأربعاء، عزمه على تعديل النظام القضائي لتضمينه "استثناء" يسمح للبرلمان بتعليق قرارات المحكمة العليا. وقال عساف، وهو محام رفض كشف اسمه بالكامل، لفرانس برس "جاء أجدادي إلى إسرائيل لبناء شيء مذهل هنا.. لا نريد أن نشعر بأن ديموقراطيتنا تختفي وبأن المحكمة العليا ستدمر".- (وكالات)

الغد ٢٠٢٣/١/٩ ص٢٥

***

آراء عربية

من يعاقب الصهيوني "بن غفير" على الاقتحام الخطير للمسجد الأقصى؟؟!

د. غسان مصطفى الشامي

نفذ وزير الأمن القومي في الكيان الصهيوني "إيتمار بن غفير" تهديداته باقتحام المسجد الأقصى المبارك، وهو في أول يوم في منصبه الحكومي في دولة الاحتلال، وهذا الاقتحام الخطير يعد من الخطوط العريضة للحكومة الصهيونية الجديدة، ويعد بمنزلة إشارة للدور الخطير والإجرامي الخبيث للحكومة الإسرائيلية، وعلى رأسها رئيس قطعان المستوطنين (إيتمار بن غفير)، بل ويؤكد هذا الاقتحام على استمرار المخططات والمشاريع الإسرائيلية بحق القدس والمسجد الأقصى المبارك وعلى رأسها مخططات التقسيم الزماني والمكاني للأقصى واستمرار مشاريع التهويد والاستيطان والحفريات أسفل أساسات الأقصى.

تعكس جريمة اقتحام وزير الأمن الصهيوني بن غفير وهو محاط بقوات عسكرية مدججة بالسلاح الخطورة الأكبر على القدس والمسجد الأقصى المبارك، وربما اقتحام بن غفير أخطر من اقتحام

شارون للمسجد الأقصى في سبتمبر/ أيلول عام ٢٠٠٠، لأن اقتحام "بن غفير" لها الكثير من الأبعاد، والدلالات الخطيرة التي تتعدى البعد السياسي لهذه الاقتحام، إذ إنها تمثل تحديًا كبيرًا لمشاعر العرب والمسلمين في أنحاء المعمورة، وتؤكد النوايا الإجرامية النازية لحكومة نتنياهو تجاه القدس والمسجد الأقصى المبارك.

إن هذه الاقتحام الإجرامية لـ"بن غفير" يجب أن تدق ناقوس الخطر على أبواب كل السلاطين والحكومات الإسلامية والعربية، لأنه دنس بقعة مقدسة ومكانًا دينيًّا إسلاميًّا يمثل عقيدة للإسلام والمسلمين، بل قبلة المسلمين الأولى، ويجب ألا تقف هذه الجريمة الخطيرة إلى حد التنديد العربي والبيانات السياسية والاستنكارات الباهتة، بل يجب أن يكون هناك موقف عربي وإسلامي جاد نحو هذه الجريمة، أقلها وقف خط التطبيع مع الاحتلال، وأقلها التظاهرات أمام السفارات ومكاتب الكيان في عدد من الدول العربية، بل إن المسؤولين في الكيان الصهيوني وعلى رأسهم (نتنياهو) يتباهون بحجم ومستوى علاقات التطبيع العربية، لأن مثل هذه العلاقات تمد في العمر الزمني لدولة الكيان الصهيوني.

إن الاقتحام الإجرامي للوزير الصهيوني (بن غفير) هي خطوة أولى وحلقة أولى في مسلسل تهويد المسجد الأقصى في العام الميلادي الجديد ٢٠٢٣، وهو يرسل للرسالة أن عمله الحكومي الجديد يبدأ من القدس، وربما يواصل "بن غفير" يوميًّا لاقتحام الأقصى قبل الذهاب لمكتبه الحكومي، بل سيكون همه الكبير وشغله الشاغل يتمثل في دعم مشاريع التهويد والاستيطان عبر زيادة الميزانيات المالية لمشاريع التهويد في المسجد الأقصى، بل ربما يجعل (بن غفير) من اقتحامات المسجد الأقصى وتهويده أوامر عمل تنفيذية على طاولة اجتماع مجلس الوزراء الصهيوني الدوري.

يجب أن تحرك هذه الاقتحام الخطيرة الساكن والمياه الراكدة لدى الأمة العربية الإسلامية، بل ويجب أن تواجه هذه الاقتحام برد عملي، وتطبيقي على الأرض، وأن (بن غفير) وغيره من الصهاينة خطورة هذه الجريمة النكراء، وخطورة هذا الفعل الجبان الذي دنس المسجد الأقصى المبارك، واستفز مشاعر أبناء الأمة الإسلامية العربية.

يجب أن يدرك العدو الصهيوني مدى خطورة هذه الجريمة، وهو يعلم أن الفلسطينيين لا يسكتون على هذه الجريمة، وسيواصلون رباطهم وجهادهم في المسجد الأقصى المبارك، ولن يفزعهم تهديدات بن غفير ونتنياهو وسموتيرتش؛ وإن كيانهم المسخ لن يطول وكذلك إجرامهم وظلمهم الأسود؛ ولن يضيع الحق الفلسطيني، ولن تسقط الراية وسيواصل أبناء شعبنا الفلسطيني جهدهم وجهادهم من أجل القدس والأقصى وتحرير أرضنا المباركة من المحتلين والمجرمين الصهاينة.

الدستور ٢٠٢٣/١/٨ ص١٤

***

ما هو الرد الفلسطيني؟

حمادة فراعنة

يتضح أكثر فأكثر برنامج المستعمرة في بلع فلسطين تدريجياً: إعلان المستعمرة عام ١٩٤٨ على ثلثي أرض فلسطين، استكمال احتلالها عام ١٩٦٧، زرع المستوطنات في مناطق ٦٧، ضم مدينة القدس وصولاً إلى برنامج يتضمن أن القدس الموحدة عاصمة لهم، وأن الضفة الفلسطينية جزء من خارطة المستعمرة كما جاء في نص برنامج حكومة نتنياهو الائتلافية:

«للشعب اليهودي حق حصري، غير قابل للتقويض على كل مناطق إسرائيل (كامل خارطة فلسطين)، وستعمل الحكومة على تطوير الاستيطان في جميع أرض إسرائيل، في الجليل والنقب والجولان ويهودا والسامرة»، لا يوجد وضوح أكثر من هذا الوضوح البرنامجي لحكومة التطرف والاحتلال الإسرائيلي. فهل ارتقى الرد الفلسطيني لمستوى فعل قادة وبرنامج وائتلاف حكومة المستعمرة؟؟. التوجه نحو الأمم المتحدة، فعل ضرورة على المستوى الدولي، ولكن الفعل الفلسطيني على الأرض، في الميدان، في المواجهة هو الأساس، لقد كان الرد الفلسطيني على الزيارة المماثلة لشارون عام ٢٠٠٠ انفجار الانتفاضة الثانية، بقرار وفعل الفصائل الفلسطينية من فتح وحماس والجهاد إلى الشعبية والديمقراطية وباقي الفصائل، كل منهم وفق قدراته وإمكاناته.

اليوم، في مواجهة برنامج الاحتلال المتطرف، يحتاج لفعل فلسطيني يرتقي لمستوى الفعل الإسرائيلي، لتقويضه تمهيداً لهزيمته، وهذا لن يتم، ولن يكون بدون إنهاء حالة الانقسام، وإلغاء مظاهر الانقلاب الذي قادته حماس وسيطرتها المنفردة على قطاع غزة، وإنهاء انفراد حركة فتح على سلطة رام الله، وعلى مؤسسات منظمة التحرير، لتكون جميع الفصائل ١٤ شركاء في الإدارة الفلسطينية، في قيادة منظمة التحرير وسلطتها وحكومتها الموحدة.

الفلسطينيون بحاجة لوحدة تشمل ثلاثة عناوين: ١- برنامج سياسي مشترك، ٢- مؤسسة تمثيلية واحدة في إطار منظمة التحرير، ٣- أدوات كفاحية متفق عليها، هذا هو المطلوب، هذا هو الرد، فالوحدة والتحالف والائتلاف هو الرافعة للنضال الفلسطيني الذي يرتقي لمستوى الفعل الإسرائيلي كي يتفوق عليه. منذ سنوات الفعل الفلسطيني المقاوم يعتمد على مبادرات شبابية من الشباب والصبايا، مبادرات فردية أغلبها غير منظم، غير منتمي للفصائل، رداً من أفعال شبابية ترفض الإذعان وقبول الاحتلال، مثلما ترفض التكيف مع ما هو قائم. حركتا فتح وحماس، ملتزمتان مع المستعمرة، فتح مع التنسيق الأمني بين رام الله وتل أبيب، وحماس مع التهدئة الأمنية بين غزة وتل أبيب، بواسطة طرف ثالث، بينما سلطة الاحتلال لا تتردد في كسر اتفاقات التنسيق والتهدئة حينما تجد أن مصالحها الأمنية تتطلب غير ذلك، وخير شاهد على هذا الفعل ما فعلته في شهر آب ٢٠٢٢ باغتيال أبرز قيادات الجهاد الإسلامي في غزة، وقبلها أيضاً حينما اغتالت القائد الجعبري، وغيره. فتح وحماس أسيرتا التنسيق والتهدئة، وهو ما يعكس تواضع الفعل الفلسطيني في المواجهة والمقاومة ضد الاحتلال.

الوحدة وإنهاء الانقسام بين الضفة والقطاع، بين فتح وحماس، بين سلطتي رام الله وغزة هــو الخيار الذهبي الكفاحي الذي يضع النضال الفلسطيني على سكة تحقيق الإنجازات التراكمية وصولاً إلى دحر الاحتلال برمته وهزيمته، فهل ينتصر الخيار الوحدوي؟؟ هل تنتصر إرادة فتح وحماس، ليكونا معاً مع باقي الفصائل والشخصيات والفعاليات في خندق واحد، وهم حقاً في خندق واحد.

الدستور ٢٠٢٣/١/٨ ص١٦

***

آراء عبرية مترجمة

وقاحة إسرائيلية

بقلم: أسرة التحرير– هآرتس

إن قرار الكنيست السياسي الأمني فرض عقوبات على السلطة الفلسطينية ردا على توجهها إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي ضد إسرائيل، بطلب أن تقرر المحكمة إذا كان ممكنا مواصلة اعتبار الاحتلال الذي يتواصل منذ ٥٦ سنة "مؤقتا"، هو ذروة جديدة في الوقاحة الإسرائيلية. دولة لم تنفذ أبدا قرارات الأسرة الدولية وتتهم باللاسامية كل من يتجرأ فقط على التلميح بفرض عقوبات ضدها، تفرض بنفسها عقوبات على السلطة الفلسطينية.

لا حدود للازدواجية. حكومة قامت لتوها على أساس الخط الأساس الذي بموجبه، "للشعب اليهودي حق قسري وغير قابل للجدال على كل مناطق بلاد إسرائيل"، والتي تصرح أنها "ستدفع قدما وتطور الاستيطان في كل أرجاء بلاد إسرائيل" بما في ذلك "في يهودا والسامرة" تنفس غضبا دبلوماسيا على من تجرأ على إطلاع العالم أن الضم في ذروته. إسرائيل تدعي أنه لا يوجد احتلال – إذ لا يوجد شعب يحتل بلاده – لكنها ترى في الطلب الفلسطيني بالاعتراف بحقيقة أنه عمليا يدور الحديث عن الضم كعمل هجومي سياسيا – قضائيا. بتعبير آخر: لا يوجد احتلال، لكنه مؤقتا.

الحكومة الحالية لن تستقبل الحرب السياسية والقضائية للسلطة الفلسطينية ضد دولة إسرائيل مكتوفة اليدين، وسترد بكل ما يلزم"، هكذا أعلن الكنيست وأطلق سلسلة من العقوبات الجماعية كتجميد خطة بناء للفلسطينيين في المنطقة ج و"اقتطاع" – أي سرقة – ١٣٩ مليون شيكل من أموال السلطة الفلسطينية. إضافة إلى ذلك تقررت عقوبات مركزة تجاه كل من تجرأ على تسمية الواقع باسمه، كسحب بطاقات العبور إلى إسرائيل من كبار رجالات في السلطة كانوا مشاركين بالدفع قدما بالاقتراح إلى لاهاي. إسرائيل توجد منذ سنين في عملية ثابتة من ضم المناطق ووجهتها – وفقا للخطوط الأساسية للحكومة وبرنامج وفكر الكثير من شركائها – لتعميقه من خلال البناء وشرعنته بواسطة تسوية وخطط لفرض السيادة. الأمر الوحيد الذي لا تضمه إسرائيل هو الفلسطينيين أنفسهم، إذ إنها ليست معنية بتحويل الفلسطينيين إلى مواطنين إسرائيليين، وفقا لصيغة الحد الأقصى من الأرض، الحد الأدنى من الفلسطينيين. إسرائيل تقوض كل وسائل مقاومة الفلسطينيين، بما في ذلك الوسائل الدبلوماسية. انعدام

النزاهة يصرخ إلى السماء. للشعب المحتل محفوظ حق التوجه إلى المؤسسات الدولية، فما بالك إذا كان الاحتلال يستغل وهم الحالة المؤقتة كي يضم أراضيهم.

إضافة إلى ذلك فإن سلوك إسرائيل خطير، لأنه يؤدي إلى انهيار السلطة الفلسطينية، دون أن تكون إسرائيل مستعدة لليوم التالي، سواء بكل ما يتعلق بالحياة اليومية للفلسطينيين أم بسبب غياب التنسيق الأمني.

الغد ٢٠٢٣/١/٩ ص٢٦

***

آراء غربية مترجمة

موقع بريطاني: بن غفير يحضّر لحرب دينية

قال موقع (ميدل إيست آي) البريطاني إن وزير الأمن القومي الجديد لإسرائيل إيتمار بن غفير، لم يضيع الوقت في إظهار من هو الرئيس الفعلي للحكومة الإسرائيلية الحالية، فبعد أيام قليلة من أداء حكومة بنيامين نتنياهو اليمين الدستورية، أقدم السياسي القومي المتطرف على اقتحام المسجد الأقصى في البلدة القديمة بالقدس المحتلة. وأضاف الموقع أن بن غفير فعل ذلك على الرغم من التقارير التي كانت تفيد بأنه اتفق مع نتنياهو على تأجيل مثل هذه الخطوة خوفًا من العواقب المحتملة، مؤكدة أنه من خلال هذا الاقتحام أراد بن غفير أن يبعث برسالة واحدة وهي أنه "مستعد لإثارة حرب دينية" في فلسطين المحتلة، وأنه "لن يتنازل عن أيديولوجيته المتطرفة الخاصة بالتفوق اليهودي". وتابع الموقع البريطاني أنه لا يوجد في إسرائيل اليوم من يحاسب بن غفير أو يمنعه من اللعب بالنار، فرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو يحتاج بشدة إلى دعمه للبقاء في السلطة حتى يتمكن من إصدار تشريع لإنهاء محاكمته بالفساد وإبعاده عن السجن. واعتبر أن اقتحام بن غفير للمقدسات الإسلامية مرّ حتى الآن دون رد فعل فلسطيني كبير، على الرغم من أن حركة حماس حذرت مسبقًا من أنها لن "تقف مكتوفة الأيدي". وقال إن بن غفير أراد اختبار الوضع الفلسطيني والإسرائيلي وحتى الإقليمي والدولي، وسيعود بالتأكيد لاقتحامات أخرى واستفزازات أكبر لا سيما أنه خلال جميع حملاته الانتخابية السابقة دعا اليهود إلى أن "يكونوا قادرين على الصلاة في الموقع الإسلامي المقدس"، وقال إنه سيطالب نتنياهو بإقرار ما يسميه "الحقوق المتساوية لليهود" هناك. ومثل سلفه السابق أرئيل شارون، يرى بن غفير في اقتحامات الأقصى "قضية وطنية عليا، وأن جبل الهيكل – كما يسميه اليهود الإسرائيليون – هو أساس وجود الشعب اليهودي". وفي مواجهة نتنياهو الضعيف، يأمل بن غفير دفع سياسة شارون إلى أبعد من ذلك ليس فقط تأكيدًا لمبدأ الملكية اليهودية للمكان المقدس، ولكن أيضًا لترسيخ الواقع المادي للسيطرة اليهودية المطلقة على المقدسات الإسلامية في القدس، وفق (ميدل إيست آي). وأوضح الموقع البريطاني أن المستوطنين اليهود المتطرفين يريدون من بن غفير تكرار تطبيق ما يحدث في المسجد الإبراهيمي في المسجد الأقصى، بما يعني التقسيم المادي لساحة الأقصى.

وقال إن هذه الطموحات الدينية التي طورتها إسرائيل تهدف إلى معاقبة الفلسطينيين أولًا، وحظر وصولهم إلى المقدسات الإسلامية، في مقابل تمكين شرطة إسرائيل التي تعمل تحت إمرة بن غفير من

اقتحام المسجد أو أي موقع آخر في الساحة متى رأت ذلك ضروريًا. وخلص (ميدل إيست آي) إلى القول إن قتل الشرطة الإسرائيلية للفلسطينيين بدم بارد والتوسع الاستيطاني وهدم المنازل وبناء طريق عبر القدس الشرقية المحتلة لجلب السائحين اليهود لباحة المسجد الأقصى في عهد القيادي اليميني المتطرف بن غفير، كلها عوامل يمكن أن تشعل حربًا دينية جديدة في فلسطين المحتلة.

وأكد أن الغضب الفلسطيني غالبًا ما يجد منفذه في المسجد الأقصى بسبب دور الموقع المقدس بوصفه رمزًا دينيًا وقوميًا، خاصة بالنسبة لشعب محروم من أي رموز أخرى للأمة.

ميدل إيست ٢٠٢٣/١/٨

أخبار بالانجليزية

Jordan will continue 'historic' role in protecting Jerusalem's sanctities-Khalayleh

First Deputy Lower House Speaker, MP Ahmad Khalayleh, stressed the importance of strengthening resilient global dynamics, especially in light of the complex crises ravaging many regions across the world.

Khalayleh, who is heading Jordan's parliamentary delegation participating in the conference, dubbed: "Enhancing Multilateralism in Changing Global Dynamics," which is currently being held in Turkey, referred to the world's suffering from Covid-19 pandemic-induced impacts, in securing food needs and medicine, which required collective global action.

Noting Jordan's early awareness of this issue, he said His Majesty King Abdullah II launched the concept of (resetting globalization), aimed to achieving worldwide integration to make safety and prosperity of all people a fundamental goal.

On the MiddleEast conflict, he referred to Israel's continued belligerence against the Palestinian people and their Islamic and Christian sanctities, referring to Israel's rejection of all relevant international resolutions that affirm Palestinians' right to self-determination and Jordan's sovereignty over these sanctities through Hashemite custodianship.

Jordan, he noted, will continue its "historic" role in protecting Jerusalem's Islamic and Christian holy sites, stressing that Jordanians and Palestinians will firmly support Hashemite custondianship.

"Jordan will not accept any attempt to Judaize the Palestinian land and change legal and historical status quo in Jerusalem," he said, calling on the international community to be aware of the threats posed by Israeli practices, which would ignite the region's tension and violence.

Jordan, he said, remained a model for a safe and stable state, believing in the values of democracy, and a "pioneering and leading" country in fighting extremism and terrorism.

Jordan also maintained aid and support for refugees and received millions, as the last wave was from Syria, referring to the failure of the international community to fulfill its moral and international obligations towards refugees and host countries.

Calling on countries to fulfill their duties towards refugees, he stressed that Jordan will remain a symbol of security and stability in the region.

He also noted the Kingdom will continue its national projects launched by His Majesty King Abdullah II, in conjunction with the Kingdom's bicentennial, aimed to expanding base of popular participation in decision-making by empowering women and youth, and overcoming related difficulties to enter partisan and parliamentary work and contribute to the formation of governments in the future.

Jordan News Agency 8-1-2023

***

PLO official says Israeli vindictive measures amount to collective punishment

Ahmad Majdalani, member of the Executive Committee of the Palestine Liberation Organization (PLO), said today the recently announced Israeli measures against the Palestinian people amount to collective punishment.

Speaking to the Voice of Palestine radio, Majdalani warned of an imminent "explosion in the situation", adding that Palestine's diplomatic and legal action at the international level will continue to achieve justice.

Majdalani expressed his fear that there is no longer a political horizon with the Israeli government that is seeking to impose a fait accompli policy and divide Al-Aqsa Mosque, Islam's third holiest place, between Muslims and Jews.

The PLO official affirmed the Palestinian Authority's commitment to the conditions of the Quartet on the Middle East, saying Israel refuses to recognize the agreements signed between the two sides.

WAFA 8-1-2023

***

Israeli Colonizers Invade Courtyards Of Al-Aqsa

On Sunday morning, dozens of illegal Israeli colonizers, accompanied by many soldiers and police officers, stormed the courtyards of the Al-Aqsa Mosque in occupied Jerusalem and conducted provocative tours.

Media sources said the soldiers and the police attacked many Palestinians and forced them out of the holy site to facilitate the provocative tours.

They added that the invasions were carried out in large groups from several gates leading to the holy site after the police prevented the Palestinians from crossing.

Lately, the colonizers, accompanied by the police and soldiers, have escalated their invasions of the courtyards of Al-Aqsa and are conducting these tours every day in the mornings and the evenings, except on Fridays and Saturdays.

International Middle East Media Center 8-1-2023

***

Israeli Soldiers Abduct Four Palestinians In Hebron And Jerusalem

On Sunday dawn, Israeli soldiers abducted four Palestinians in Hebron and Jerusalem in the occupied West Bank.

In Hebron, in the southern part of the West Bank, the soldiers abducted two siblings, Yayez and Firas Adnan An-Nather, from their homes in the city.

Also, the Israeli army claimed it located several weapons during invasions and searched of buildings in Hebron.

Local sources said the soldiers violently searched the homes of the two siblings, causing excessive damage, before abducting them.

In the occupied capital, Jerusalem, the soldiers invaded and searched a home in the Sa'diyya neighborhood in the Old City and abducted a young man, Nasser Hijazi.

In the Ar-Ram town, north of Jerusalem, the soldiers abducted a young man during searches of homes, leading to protests, and fired many live rounds, rubber-coated steel bullets, and gas bombs.

Late Saturday night and early Sunday, many Israeli military vehicles invaded several villages near Jenin, in the northern West Bank, and installed roadblocks.

International Middle East Media Center 8-1-2023

***

70 مشروعا استيطانيا بالقدس
خلال 2022
(22000) وحدة
استيطانية جديدة
أخطر المشاريع الاستيطانية:
مشـــروع "تسويـــة الأراضـــي"
إنشـــاء المقابـــر الوهميـــة
مشـــروع القطـــار الهوائـــي
الرسالة
المصدر: تقرير لمحافظة القدس